الحرب في اليمن والحاجة إلى العدالة الانتقالية

عادل دشيلة*

* باحث زائر، جامعة توركو، فنلندا

ملخص: تتناول هذه الورقة عودة الصراع المسلح في اليمن، وتبين أن جذور النزاع تمتد إلى إرث من المظالم والانتهاكات المتراكمة، وتوضح أن استمرار النزاعات في اليمن وقابلية تكرارها لا يمكن ربطهما بتغير في موازين القوى على الأرض أو بالتدخلات الإقليمية، وإنما بإرث من المظالم التي لم تستطع الحكومات اليمنية المتعاقبة ولا التسويات السياسية التي حصلت على مدى الفترات الماضية من معالجتها. وتخلص الورقة إلى أنّ أيّ انتصار عسكري أو تسوية سياسية لن يحقق الاستقرار والسلام في اليمن ما لم يُبْنَ مسار وطني حقيقي للعدالة الانتقالية لمعالجة المظالم المتراكمة وقضايا الضحايا وتؤسس لمصالحة مجتمعية وسياسية حقيقية، وإلا ستبقى البيئة المحلية مهيّأة لتكرار دورات الحرب.

الكلمات المفتاحية: اليمن، العدالة الانتقالية، المظالم التاريخية، تكرار الصراع.

The War in Yemen and the Need for Transitional Justice

ADEL DASHELA*

ORCID NO: 0009-0007-4619-3783 adel.dashela@utu.fi

* Visiting Researcher, University of Turku, Finland

ABSTRACT: *This paper examines the resurgence of armed conflict in Yemen. It illustrates that the roots of the conflict extend to a legacy of accumulated grievances and violations. It argues that the continuation and recurrence of conflicts in Yemen cannot be attributed to shifts in the balance of power on the ground or to regional interventions, but rather to a legacy of grievances that successive Yemeni governments and past political settlements have failed to address. It concludes that neither a military victory nor a political settlement will achieve stability and peace in Yemen unless a genuine national transitional justice process is established to address accumulated grievances, address victims' issues, and lay the foundation for meaningful social and political reconciliation. Otherwise, the local environment will remain conducive to recurring cycles of war.*

Keywords: *Yemen, Transitional Justice, Historical Grievances, Conflict Recurrence.*

رؤيـــة تركيـــة
2026-(3/15)
191 - 206

Received Date: 30 / 08 / 2026 • Accepted Date: 14 / 09 / 2026

This work has been prepared in accordance with ethical principles

DOI:10.36360/1560-015-003-010

CC BY NC

مقدمة

ارتبطت عودة الصراع اليمني هذه المرة بتغير في موازين القوى وحسابات الأطراف المحلية والإقليمية، ولكن النظر من عدسة أوسع يكشف أن عودة الحرب من جديد مشكلة أعمق بكثير من ربطها بمصالح القوى المحلية والإقليمية المنخرطة في الصراع، بل إن جذور الصراع الحالي مرتبطة بإرث من المظالم والانتهاكات. وقد عانى اليمن صراعات متلاحقة، ما تزال آثارها معلقة، ولم تتمّ معالجتها بطريقة منصفة وعادلة. ومن هذا المنطلق، يجب ألا تُقرَأ عودة الحرب في اليمن على أنها مجرد انهيار للهدنة غير الرسمية الممتدة منذ 2022، بل هي مؤشّر على استمرار الصراعات القابلة للتجدد في أي وقت. وتبرز العدالة الانتقالية بوصفها مدخلاً إلى تحليل هذه المعضلة؛ لأن الهُدَن أو الاتفاقات السياسية الهشّة، أو حتى الانتصارات العسكرية المؤقتة، لا تعني بالضرورة حلَّ جذور النزاعات المتراكمة. والعدالة الانتقالية لا تعني الانتقام، بل تسهم في معالجة المظالم والانقسامات المجتمعية.... وتهدف إلى تحقيق سلام دائم.[1] ولهذا، فإن «تدابير العدالة الانتقالية لا تصب في مصلحة الضحايا فحسب، بل يمكن أن تشكل مخرجًا آمنًا لمن ارتكبوا الانتهاكات إذا اعترفوا بها، واعتذروا عنها، وطلبوا العفو، والتزموا بعدم تكرارها، وقاموا بتعويض الضحايا تعويضًا مُرضيًا».[2] وهي أيضًا عبارة عن آلية للخروج السلمي من حالات الصراع والنزاع إلى حقبة جديدة يسودها السِّلم والعدل والديمقراطية.[3] ووفقًا لتقرير الأمم المتحدة لعام 2004، فإن العدالة الانتقالية تُعرَّف بأنها: «مجموعة كاملة من العمليات والآليات المرتبطة بمحاولات المجتمع للتصالح مع إرثٍ من الانتهاكات واسعة النطاق، لضمان المساءلة وتحقيق العدالة والمصالحة»[4] .

وفي هذا الإطار، تهدف هذه الورقة إلى تحليل عودة الحرب وحاجة اليمن إلى عدالة انتقالية تمنع تكرار الصراع، حيث يحتاج اليمن إلى عدالة حقيقية تعالج جذور النزاعات وقضايا الضحايا، والاعتراف بمظالم الناس، بما يقود إلى مصالحة سياسية واجتماعية تمنع عودة النزاعات مجددًا. وتنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن تجاهل مظالم الصراعات السابقة والحالية قد يحوِّل أي اتفاق سياسي، أو حتى انتصار عسكري لطرف ضد آخر، إلى فترة مؤقتة سرعان ما تتفجر بعدها الصراعات من جديد. ولذلك، لا يبرز السؤال حول من يملك القدرات العسكرية لفرض شروطه، وإنما: لماذا أخفقت التسويات السياسية السابقة في معالجة إرث الصراعات، ممّا أدى إلى عودتها مجددًا؟ وهل يمكن للعدالة الانتقالية أن توفر مدخلاً إلى معالجة جذور الأزمات اليمنية ومنع

إعادة تكرار موجات العنف والصراعات العسكرية؟ وللإجابة عن هذين السؤالين، تدافع الورقة عن أطروحة مفادها أن استمرار الصراعات في اليمن وقابلية تكرارها لا يرتبطان بتغير موازين القوى على الأرض أو بالتدخلات الخارجية، وإنما بإرثٍ من الانتهاكات والمظالم التي لم تستطع الحكومات السابقة ولا التسويات السياسية السابقة معالجتها. من ثَمّ، فإن أي تغير في موازين القوى العسكرية على الأرض، أو أي تسوية سياسية جديدة، لن يكون قادرًا على تحقيق سلام مستدام ومنع عودة الصراعات ما لم يتضمن مسارًا للعدالة الانتقالية يعالج المظالم ويضع الضمانات اللازمة لعدم تكرار الصراع.

عودة الحرب ومشكلة غياب الحلول:

فتحت التطورات العسكرية الأخيرة في اليمن جبهةً جديدة، وانهارت الهدنة غير الرسمية التي سادت خلال السنوات الماضية.[5] فبعد ثلاث سنوات من الهدوء الحذر والنسبي، تصاعدت العمليات العسكرية التي نفذتها جماعة أنصار الله (الحوثيون) ضد القوات الحكومية في حضرموت ومأرب، مخلفةً عددًا من القتلى والجرحى.[6] ولاحقًا، تعرّضت القوات الحكومية والمقاومة في تعز لهجمات عسكرية، كما استُهدفت مناطق ومنشآت إستراتيجية، من بينها مدينة مأرب وميناء المخا.[7] وكذلك ميناء ينبع ومنشآت نفطية في جيزان بالمملكة العربية السعودية.[8] وفي المقابل، ردّت الحكومة المعترف بها دوليًّا على هذه العمليات العسكرية من خلال استهداف مواقع عسكرية تابعة لجماعة الحوثيين. ويمكن فهم هذا التصعيد في سياق مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية. فعلى المستوى الداخلي، لا يمكن لحصار الحوثيين للبحر الأحمر وعملياتهم العسكرية ضد الحكومة والسعودية أن تُخفي أزمة الحكم والجوع.[9] إذ تواجه جماعة الحوثيين ضغوطًا اقتصادية واجتماعية متزايدة في مناطق سيطرتها، في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة، وانتشار الفقر، وتردي الخدمات، إضافة إلى عدم حصول سلطاتها على اعتراف سياسي دولي. كما أن استمرار اعتمادها على القوة العسكرية بوصفها أحد مصادر الشرعية لحكمها يضعها أمام تحدي البحث عن مكاسب سياسية يمكن تحويلها إلى اعتراف إقليمي ودولي مستقبلاً؛ فبقاء الجماعة دون اعتراف سياسي قد لا يسمح لها بالاستمرار في حكم المناطق الشمالية والغربية من البلاد المكتظة بالسكان. ويطالب السكان في هذه المناطق الجماعةَ، بوصفها سلطة أمر واقع، بتوفير الخدمات الأساسية وتحسين الأوضاع المعيشية.

ومن هنا، يمكن فهم تصعيد جماعة الحوثيين أيضًا على أنه نابع من تخوفها من عمليات عسكرية قادمة ضدها. ولهذا، كان زعيم الحوثيين قد هدّد، قبل بدء التصعيد الحالي، في منتصف يوليو الماضي، بضرب منشآت النفط السعودية.[10] ويُفهَم أيضًا أن أحد الأهداف المحتملة للتصعيد من جانب الجماعة قد يكون توسيع دائرة الأطراف المنخرطة في الحرب، الأمر الذي قد يجعل الوصول إلى تسوية سياسية أكثر تعقيدًا. وفي المقابل، يبدو أن السعودية لا تزال حريصة على تجنب الانجرار إلى حرب إقليمية واسعة، لما لذلك من تداعيات على مصالحها الإستراتيجية وأمن المنطقة برمتها. ولهذا، فإنها تفضل خيار التسوية السياسية. وقد يكون هذا الموقف نابعًا من إدراك أن العودة إلى حرب شاملة قد تكون مكلفة لجميع الأطراف، وأن توسيع المواجهة قد يمنح جماعة الحوثيين فرصة لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية لا يمكن تحقيقها بالوسائل الدبلوماسية وحدها. لكن استمرار ضبط النفس من جانب السعودية قد يفضي، في الوقت نفسه، إلى إتاحة مساحة أكبر أمام جماعة الحوثيين لتوسيع عملياتها والضغط على مناطق سيطرة الحكومة، بل وحتى على المصالح السعودية، مما قد يضطر السعودية والحكومة اليمنية إلى خوض المعركة.

وعلى المستوى الإقليمي، لا يمكن فصل التطورات في اليمن عن العلاقة بين جماعة الحوثيين وإيران، ولا عن التوترات الأوسع في المنطقة. فالتطورات المتعلقة بالصراع الإيراني–الأمريكي، ومحاولات خفض التصعيد والتوصل إلى تفاهمات بين الطرفين، يمكن أن تنعكس بصورة مباشرة على حسابات الجماعة وسلوكها العسكري. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى تصعيد جماعة الحوثيين بوصفه محاولة لضمّ الجماعة إلى أي تفاهم أوسع بين الولايات المتحدة وإيران، بحيث تصبح جزءًا من أي اتفاق سياسي مستقبلي، بما يمنع أي تهديد ضدها من قبل الحكومة المعترف بها دوليًّا أو من السعودية. ويُفهَم من هذا التصعيد أيضًا أنه يأتي في إطار سعي الجماعة إلى تحسين شروطها التفاوضية في حال جرى استئناف العملية السياسية. وقد أشار الناطق باسم جماعة الحوثيين إلى أن جماعته ما تزال منفتحة على الحوار مع السعودية.[11]

وبما أن هناك حساباتٍ محلية وإقليمية لهذا الصراع، فإن العدالة الانتقالية تضيف سؤالاً آخر إلى هذا التحليل: لماذا بقيت البيئة اليمنية قابلة لإنتاج الصراعات وتجدد المعارك بين الحين والآخر؟ وحتى لو افترضنا جدلاً أن هذا التصعيد مرتبط بأبعاد محلية وإقليمية، وهو افتراض منطقي في ضوء المعطيات الحالية وتداخل الصراعات المحلية

والإقليمية، فإن استمرار قابلية الصراع بين الأطراف اليمنية يظل مرتبطًا بإرثٍ طويل من الانتهاكات والمظالم منذ تأسيس الدولة الوطنية، سواء في شطري البلاد قبل الوحدة أو بعد قيامها عام 1990م. ومن ثَمّ، فإن النظر إلى الأزمة في اليمن من خلال عدسة التنافس الإقليمي والمصالح الدولية، أو حتى باعتبار ما يحدث مجرد صراع بين أطراف محلية يمكن احتواؤه عبر تسوية سياسية دون معالجة جذور الأزمات، بما في ذلك قضايا المجتمع ومظالم الناس وأطراف النزاع على حد سواء، يُعَدّ نظرةً قاصرة لا تدرك حقيقة الصراع في اليمن. ولذلك، تصبح العدالة الانتقالية مدخلاً لفهم جذور الصراع، ومن خلالها يمكن بناء مصالحة وطنية وعدالة تصالحية تعالجان مشكلات الجميع.

> يرى هذا التحليل أن أي تحول في موازين القوة ينبغي أن يفتح الطريق أمام العدالة الانتقالية ولمصالحة حقيقية، لا أن يقود إلى تكرار تجارب الماضي وإعادة إنتاج أسباب الصراع

موازين القوى لا تحقق الاستقرار

تمتلك جماعة الحوثيين قدرات صاروخية وطائرات مسيّرة تمنحها القدرة على تنفيذ هجمات بعيدة المدى واستهداف الملاحة الدولية، وكذا استهداف مواقع حيوية في العمق السعودي. وهذه القدرات تمكّن الجماعة من فرض تكلفة مرتفعة على خصومها، حتى في حال عدم امتلاكها السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي. غير أن امتلاك الصواريخ والطائرات المسيّرة لا يعني بالضرورة التفوق العسكري الشامل؛ فموازين القوة في الحروب المعقدة، كالحرب اليمنية، لا تعتمد فقط على القدرة على تنفيذ الضربات بعيدة المدى، وإنما تشمل أيضًا السيطرة على الأرض، والقدرة على تنفيذ العمليات البرية، وإدارة خطوط الإمداد، والاستمرار في القتال، إضافة إلى الدعم السياسي والاقتصادي. وفي هذا السياق، يُعَدّ استهداف الجيش اليمني مقاتلين حوثيين وآلياتٍ ومواقع عسكرية بواسطة طائرات مسيّرة على جبهات متعددة، وفقًا للمركز الإعلامي للقوات المسلحة، متغيرًا مهمًّا ووسيلةً من وسائل الردع.[12] وكيفما كانت موازين القوة، تبقى القضية الأهم: ماذا بعد تغير موازين القوى؟ تعلّم اليمنيون من الصراعات السابقة أن المنتصر في الحرب يفرض شروطه على المهزوم؛ ولهذا، مهما كانت نتائج هذه الصراعات، سواء تمثلت في انتصار عسكري لطرف ما أم في التوصل إلى اتفاق سياسي، فإن البيئة اليمنية ستظل مهيأة لعودة العنف من جديد ما لم تكن هناك رؤية لمعالجة آثار الحرب، وإنصاف الضحايا،

وإعادة بناء الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة، بل وحتى بين الجماعات ما دون الدولة المسلحة والمجتمع. وهنا تبرز أهمية العدالة الانتقالية؛ لأنها تقوم على معالجة جذور النزاعات، لا على مجرد توازن الردع. وفي هذا السياق، يرى هذا التحليل أن أي تحول في موازين القوة ينبغي أن يفتح الطريق أمام العدالة الانتقالية ولمصالحة حقيقية، لا أن يقود إلى تكرار تجارب الماضي وإعادة إنتاج أسباب الصراع.

مسارات الصراع ومآلته

يطرح الصراع الحالي عدة مسارات محتملة. ويتمثل أحد هذه المسارات في استمرار جماعة الحوثيين في توسيع نطاق العمليات العسكرية خارج مناطق المواجهة التقليدية، مثل استهداف البنية التحتية والمنشآت المرتبطة بقطاعات النفط والغاز والموانئ والمرافق الحيوية. ويُعَدّ استهداف ميناء المخا من قبل جماعة الحوثيين مؤشرًا يدعم هذا المسار. ويمكن لمثل هذه العمليات، في حال اتساع نطاقها، أن تؤثر في الاقتصاد والخدمات الأساسية المرتبطة باحتياجات السكان في مناطق سيطرة الحكومة. كما أن استمرار الهجمات على المصالح السعودية، كما حدث خلال الفترة الماضية في ينبع وجيزان، قد يؤدي إلى توسيع نطاق المواجهة ورفع كلفتها على مختلف الأطراف.[13] قد يؤدي ذلك إلى تغيير طبيعة الصراع، خصوصًا إذا نجحت الجماعة إلى دفع الرياض إلى الدخول المباشر في المواجهة العسكرية. وفي هذه الحالة، قد يتطور الصراع إلى مستويات أوسع مما هو عليه حاليًّا، ويظل هذا مسارًا محتملاً وإن كان غير مؤكد. وهنا قد يجري تفعيل اتفاقية مكة للدفاع المشترك بين باكستان والسعودية وتركيا، التي وُقِّعت في مكة المكرمة يوم 7 أغسطس/ آب 2026م.[14] وإن كان من المبكر افتراض أن هذه الاتفاقية ستُفعَّل في حال حدوث أي تصعيد في اليمن، فإن طبيعة الاستجابة ومستواها سيعتمدان على القرارات السياسية للدول الأعضاء وتقديراتها للموقف وتطوراته.[15] ويرتبط احتمال تفعيل هذا الاتفاق بمحددَيْن جوهريين: أولهما أن يتجاوز استهداف جماعة الحوثيين للمصالح السعودية مستوى الهجمات المحدودة إلى نمط يهدد مصالح الدولة السعودية بصورة لا يمكنها تحمل تبعاتها. وثانيهما إخفاق جميع محاولات التهدئة واحتواء التصعيد. وعندئذ، لن يعود النظر إلى الصراع باعتباره مجرد امتداد لصراع يمني داخلي، بل بوصفه أزمة ذات أبعاد إقليمية أوسع تتجاوز حدود اليمن.

أما المسار الآخر، فيتمثل في استمرار العمليات العسكرية والهجمات المتبادلة دون انتقالها إلى حرب شاملة. وفي هذه الحالة، سيبقى الصراع في حالة استنزاف متبادل، مع استمرار الضغوط الاقتصادية والإنسانية. وهذا ما لا تريده جماعة الحوثيين؛ لأن استمرار هذا الوضع قد ينعكس سلبًا على قدرتها على إدارة المناطق الواقعة تحت سيطرتها. أما المسار الثالث، فقد تؤدي زيادة تكلفة الحرب على مختلف الأطراف إلى إعادة إحياء المسار السياسي. وفي هذه الحالة، قد يتحول التصعيد العسكري تدريجًا إلى وسيلة لتحسين شروط التفاوض قبل العودة إلى طاولة المفاوضات، وإن كانت المؤشرات الحالية لا تدعم مثل هذا السيناريو. وفي ضوء المعطيات الراهنة، يبدو أن استمرار الاستنزاف المتبادل دون حرب شاملة هو المسار الأبرز على المدى القريب، في ظل تفضيل السعودية خيار التسوية السياسية وعدم رغبتها في تحمل كلفة حرب شاملة. كما يبقى احتمال استهداف البنية التحتية الحيوية قائمًا مع استمرار التصعيد. أما العودة إلى المسار السياسي، فتبدو حاليًّا الأقل ترجيحًا، نظرًا إلى أن موازين القوى على الأرض ما تزال متأرجحة. وكيفما كانت المسارات المحتملة، فإن العدالة الانتقالية ينبغي أن تكون حاضرة في التفكير بمرحلة ما بعد توقف النزاع.

الصراعات اليمنية وتراكم المظالم

عانى اليمن صراعات وحروبًا متعاقبة منذ تشكّل الدولة الوطنية. وتعود جذور هذه الصراعات إلى مزيج من الانقسامات السياسية، والصراع على النفوذ والموارد، إلى جانب ضعف مؤسسات الدولة وتأثير التدخلات الإقليمية والدولية، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.[16] وأُديرت الخلافات السياسية والصراعات في اليمن، خلال مراحل مختلفة من تاريخه الحديث، بمنطق القوة والغلبة، غير أن ذلك لم يؤسس لسلام مستدام، بل أسهم في تراكم المظالم وإعادة إنتاج أسباب النزاع وتهيئة الظروف لاندلاعً صراعات جديدة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، عندما أقدمت الجبهة القومية، قبل قيام الوحدة اليمنية، على ضم حضرموت إلى الدولة الجنوبية بالقوة عام 1968م، فإن هذا الإجراء خلّف تداعيات سياسية واجتماعية امتدت آثارها إلى ما بعد ذلك بسنوات.[17] ونتج عن ذلك اختلالات وصراعات ومظالم ما تزال آثارها وتداعياتها حاضرة إلى اليوم. ومن أبرز الصراعات التي شهدها جنوب اليمن أيضًا أحداث الثالث عشر من يناير 1986م، وهي مأساة لا تزال تبعاتها السياسية والاجتماعية ممتدة حتى اللحظة.[18] وبعد قيام دولة الوحدة بين الشطرين عام 1990م، شهد اليمن تصاعدًا في الاغتيالات والتوترات والصراعات السياسية. وعلى الرغم من توقيع وثيقة العهد والاتفاق بين شريكي الوحدة في فبراير\ شباط 1994 برعاية المملكة الأردنية الهاشمية ،[19] فإن الخلافات لم تُحتوَ، وانفجر الصراع في نهاية المطاف خلال حرب صيف 1994. وانتهت تلك الحرب بانتصار الدولة المركزية بقيادة الرئيس الراحل علي عبد الله صالح، وأعقبت ذلك مصادرةُ منازل وأراض، وإحالةُ أعداد كبيرة من العسكريين والموظفين المدنيين إلى التقاعد، كما جرى إقصاء الحزب الاشتراكي اليمني من موقعه بوصفه شريكًا رئيسًا في السلطة.[20] وعلى الرغم من إصدار قانون العفو من قبل السلطة الحاكمة عن الأشخاص الذين أعلنوا الانفصال من طرف واحد ،[21] إلا أن الدولة لم تنجح في معالجة آثار تلك الصراعات.

وفي عام 2007م، برز الحراك الجنوبي بوصفه حركة مطالبة بالحقوق، وفي مقدمة تلك الحقوق، قضايا العسكريين والمدنيين المبعدين من وظائفهم، وقضايا الأراضي، وما ارتبط بها من تداعيات سياسية واجتماعية. كما شهدت البلاد ستّ حروب بين جماعة الحوثيين والحكومة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2004م و2010م. وعلى الرغم من تعدد المبادرات والاتفاقيات الرامية إلى معالجة آثار تلك الصراعات، ومن بينها اتفاق

الدوحة عام 2008م برعاية دولة قطر لوقف الحرب ومعالجة تداعياتها، فإن هذه الجهود لم تنجح في معالجة الجذور العميقة للأزمة بصورة مستدامة.[22] ولم تنجح أي من اتفاقيات وقف إطلاق النار والمصالحة المتعددة في تحقيق العدالة للضحايا أو إنهاء النزاع. وتُعدّ حروب الحوثيين مثالاً واضحًا على كيف يُسهم عدم معالجة المظالم المحلية في تفاقم النزاعات المستقبلية.

وشكّلت ثورة عام 2011م ضد نظام الرئيس الراحل علي عبد الله صالح محطة مفصلية في مسار الصراع اليمني، أعقبها انتقال سياسي وحوار وطني شامل، قبل أن تدخل البلاد في مرحلة جديدة من الحرب منذ عام 2014م، وهي الحرب التي لا تزال تداعياتها مستمرة حتى اليوم. وتعكس هذه الحلقات المتتابعة من الصراعات حجم المظالم التي تراكمت عبر العقود المتتالية، كما تكشف محدودية قدرة النخب السياسية اليمنية المتعاقبة على معالجة آثار النزاعات معالجةً مستدامة. ونتيجة لذلك، خلّفت كل مرحلة من مراحل الصراع مظالم جماعية وفردية ظلت قائمة ومؤثرة، ولم يؤدِّ انتصار أي طرف إلى إنهائها أو تجاوز آثارها. كما تشير التجربة اليمنية إلى أن الإشكالية لم تكن في وقف القتال بحد ذاته، وإنما في طبيعة الآليات التي أُديرت بها عمليات إنهاء النزاعات؛ إذ ارتكزت غالبًا على تسويات مؤقتة واتفاقات سياسية هشّة بين أطراف الصراع، ركزت على معالجة الترتيبات السياسية وتقاسم النفوذ بين هذه الأطراف، في حين جرى تأجيل قضايا المظالم والانتهاكات وحقوق الضحايا ومشكلات المجتمع الأوسع دون معالجات جذرية. ومن هذا المنظور، يمكن تفسير جانب مهم من قابلية النزاعات اليمنية للتجدد بغياب معالجة حقيقية للمظالم المتراكمة التي خلفتها الصراعات السابقة.

إخفاق التسويات السابقة في منع عودة الحرب

على الرغم من تعدد المحاولات السياسية الرامية إلى معالجة النزاعات في اليمن، وفي مقدمتها المبادرة الخليجية عام 2011م التي أُبرِمت بين نظام الرئيس الراحل علي عبد الله صالح والمعارضة،[23] لكنها لم تعالج الأسباب الجذرية للأزمة، بل ركزت على حلول سياسية جزئية بين المعارضة ونظام صالح. وبوصفه جزءًا من مبادرة الخليج عام 2011، أقر البرلمان اليمني قانونًا في 21 يناير/ كانون الثاني 2012 يمنح صالح حصانة مطلقة من الملاحقة القضائية عن أي فعل ارتكبه خلال فترة حكمه التي دامت 33 عامًا.[24]

وكما هو الحال مع اتفاق السلم والشراكة بين جماعة الحوثيين والقوى السياسية اليمنية في سبتمبر/ أيلول 2014م.[25] وفي مايو 2017 شُكِّل المجلس الانتقالي برئاسة الزبيدي، ووُقّعت اتفاقيتان بينه وبين الحكومة الشرعية؛ منهما اتفاق 2019 وسميت باتفاقية الرياض.[26] واحتوت على ترتيبات أمنية وعسكرية وسياسية. وعلى الرغم من مشاركة المجلس الانتقالي في مجلس القيادة الرئاسي الذي شُكِّل في عام 2022 ،[27] فإنّ كل تلك المحاولات السياسية لم تنجح. وفي نهاية المطاف تفجر الصراع بين التحالف بقيادة السعودية والحكومة المعترف بها دوليًّا والمجلس الانتقالي أفضت إلى خروج المجلس الانتقالي من مجلس القيادة الرئاسي وخروج قواته من المناطق الشرقية اليمنية وخاصة حضرموت والمهرة. ويُعَدّ المجلس الانتقالي الجنوبي مثالاً جيدًا على هياكل الدولة المتصدعة في اليمن، فهو كان يتعاون رسميًّا مع الحكومة اليمنية المعترف بها، ولكنه في الواقع كان يعمل بشكل مستقل ولأجندته الخاصة في المناطق الجنوبية والشرقية. وعلى الرغم من خروجه من المشهد السياسي، فإن المظالم ما تزال عالقة والصراعات مؤجلة. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أيضًا، اتفاقيات حديثة برعاية دولية لإنهاء النزاع المسلح؛ منها اتفاق ستوكهولم 2018 برعاية الأمم المتحدة بين جماعة الحوثيين والحكومة الشرعية.[28]

ومع ذلك، فإن معظم هذه الاتفاقات ركزت، بدرجات متفاوتة، على إعادة ترتيب العلاقة بين الأطراف المتنازعة وتقاسم النفوذ بينها، أكثر من تركيزها على معالجة مظالم المجتمع والضحايا، وتعزيز المصالحة المجتمعية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس سليمة وعادلة. ولهذا، ظلت الأسباب العميقة للصراع قائمة، وبقيت البيئة السياسية والاجتماعية قابلة لإعادة إنتاج العنف والانفجار عند كل أزمة جديدة. وفي هذا السياق، تمثل تجربة مؤتمر الحوار الوطني في اليمن حالةً فريدة يمكن البناء عليها. فعلى الرغم من أن الحوار الوطني يُعَدّ في الأصل أداةً قصيرة الأمد تُستخدَم إستراتيجيًّا لمعالجة الأزمات السياسية أو الحيلولة دون تحولها إلى صراع مسلح، ويهدف إلى كسر حالة الجمود السياسي وإعادة بناء حد أدنى من التوافق بين القوى السياسية- فإن التجربة اليمنية سعت إلى تجاوز هذه الأهداف المباشرة نحو مقاربة أوسع لمعالجة قضايا الدولة والمجتمع.[29] غير أن مؤتمر الحوار الوطني لم يقتصر على كسر الجمود السياسي وإعادة بناء التوافق بين القوى المتنافسة، بل هدف إلى التوصل إلى إجماع وطني واسع حول أسس نظام سياسي

جديد يعالج القضايا الوطنية الكبرى ويؤسس لمرحلة انتقالية أكثر استقرارًا.[30] وتوصلت مختلف الأطراف المشاركة إلى وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، التي وقّعت عليها تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد تضمنت هذه الوثيقة عددًا من المبادئ والمعالجات المتعلقة بقضايا المظالم والعدالة، حيث أكدت أن «الدولة ملتزمة برفع المظالم عن أبناء تهامة، وجبر الضرر، ومعالجة الأضرار بموجب نظام جبرٍ جماعي».[31] وقدّمت تلك التجربة وصفًا دقيقًا للمظالم التاريخية، كما طرحت معالجاتٍ نظرية لها ضمن إطار توافقي شاركت في صياغته مختلف الأطراف. غير أن دخول البلاد في حرب مستمرة منذ عام 2014م حال دون ترجمة تلك المخرجات إلى سياسات وإجراءات عملية. ورغم أن مخرجات الحوار الوطني ما تزال تمثل إطارًا معياريًّا مهمًّا، فإن وثيقته الخاصة بالعدالة الانتقالية تظل مرجعية يمكن البناء عليها وتطويرها مستقبلاً لمعالجة المظالم التي نشأت قبل الحرب وبعدها. إذ تضمنت هذه الوثيقة تشخيصًا مفصلاً للمظالم التاريخية المتراكمة، واقترحت مجموعة من الآليات لمعالجتها، سواء من خلال تدابير جبر الضرر أم غيرها من الآليات المؤسسية والقانونية. ومن شأن ذلك أن يوفر أساسًا يمكن لأي مسار

مستقبلي للعدالة الانتقالية الانطلاق منه، بدلاً من البدء من نقطة الصفر. وهكذا، تكشف تجارب التسويات السابقة أنها كانت في معظمها حلولاً مؤقتة ومؤجلة، بل تحولت في بعض الأحيان إلى بوابة لصراعات جديدة. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن كثيرًا من تلك التسويات لم تنجح في معالجة أسباب النزاع، وإنما وفرت هدنة مؤقتة (استراحة محارب) لإعادة ترتيب موازين القوى قبل عودة الأطراف إلى الصراع مجددًا، وهو ما تعكسه التطورات العسكرية الراهنة.

نحو مقاربة محلية للعدالة الانتقالية

كشفت التجارب السابقة أن إنهاء الحرب لا يعني بالضرورة معالجة جذور الأزمات، وأن التسويات السابقة ظلت عاجزة عن معالجة المظالم. ولهذا، قد لا تمثّل التطورات العسكرية الحالية مجرد عودة مؤقتة للصراع، وإنما قد تكون مؤشرًا على مرحلة جديدة من إعادة تشكيل موازين القوى السياسية والعسكرية في اليمن. وقد تنتهي هذه المرحلة إما بتسوية سياسية نتيجة ارتفاع كلفة الحرب على مختلف الأطراف أو إلى مواجهة عسكرية أوسع تفرض واقعًا جديدًا على الأرض. وكيفما كانت مآلات هذه الجولة من الصراع المعقّد، فإن الأزمة اليمنية تتطلب معالجةً لجذور النزاعات، من خلال بلورة مسار واضح لمرحلة ما بعد الحرب يرتكز على بناء إطار شامل للعدالة الانتقالية وجبر ضرر الضحايا وتحقيق مصالحة وطنية ومجتمعية حقيقية. ومن دون ذلك، ستظل التسويات السياسية، بل وحتى الانتصارات العسكرية، مجرد حلول مؤقتة وغير كافية لضمان الاستقرار الدائم، وقد تتحول إلى محطات عابرة تسبق عودة الصراع بأشكال جديدة. ومن دون هذا التحول في مقاربة الأزمة، ستبقى اليمن عرضة لإعادة إنتاج دورات جديدة من العنف والنزاعات تحت مسميات مختلفة.

خاتمة

استعرضت الورقة الصراعات العسكرية السابقة والتسويات التي جرت. ووجدت أن التسويات السياسية السابقة ركزت على تقاسم النفوذ والسلطة بين أطراف النزاع في مقابل تأجيل حلّ جذور الصراعات بما في ذلك قضايا الضحايا ومعالجة إرث المظالم المتراكمة منذ عقود. ووفقًا لما توصلت إليه الدراسة، فإن عدم معالجة جذور النزاعات والمظالم السابقة يُعَدّ ضمن المحركات الرئيسة لموجات الصراع المتكررة بغضّ النظر عن المنتصر عسكريًّا أو من يهيمن على القرار السياسي خلال الفترات الماضية وحتى

اليوم. وخلصت الورقة إلى أن مقاربة الأزمة اليمنية بمنطق التسويات السياسية الظرفية القائمة على توزيع النفوذ بين القوى المتصارعة، أو بمنطق الغلبة وتغير موازين القوى عسكريًّا على الأرض تظل مقاربة قاصرة. وتوصلت الورقة إلى أن الحل المستدام في اليمن يتطلب مقاربة مختلفة من خلال بناء مسار واضح للعدالة الانتقالية يستند إلى المبادرات والتجارب اليمنية السابقة ومنها مخرجات الحوار الوطني 2014 الذي شخص المظالم السياسية والاجتماعية. وقدّم معالجات ومقترحات معيارية يمكن البناء عليها مع تطوير هذا المسار لاستيعاب ما استجد من مظالم خلال الحرب الراهنة. هذا ما توصلت إليه الورقة إجمالاً غير أنّها وجدت أيضًا، أن النظر إلى الأزمة اليمنية من العدسة الأمنية حيث يسعى الفاعلون الخارجيون لإيجاد أي تسوية سياسية بين أطراف النزاع ولو كان ذلك على حساب الضحايا يبقى أيضا نظرًا قاصرًا. ولهذا، يحتاج اليمن إلى مقاربة جذرية تعالج قضايا أطراف النزاع والمجتمع على حد سواء بما يمنع عودة العنف مجددًا من خلال العدالة الانتقالية باعتبار ذلك الطريق الأسلم للجميع.

الهوامش والمراجع:

1. لمحة عن العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان المفوضية السامية لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، (تاريخ الوصول: 10 أغسطس 2026)، https://www.ohchr.org/ar/transitional-justice/about-transitional-justice-and-human-rights
2. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, 'About transitional justice and human rights,' United Nations, n.d., https://www.ohchr.org/en/transitional-justice/about-transitional-justice-and-human-rights (accessed 10 August 2026).
3. أحمد محمد الأمين أنداري. «موريتانيا بين جسامة الإرث العرقي واستعصاء العدالة الانتقالية». المجلد 9،((48، (يناير 2021): ص 57.
4. Parwez Besmel, 'The Dilemma of Justice: The International Criminal Court's Political Maneuver,' International Journal of Transitional Justice 18, no. 3 (2024): 441.
5. يورونيوز عربي، «عشرات القتلى ومخاوف من انهيار الهدنة: الحوثيون يصعّدون هجماتهم الصاروخية على اليمن والسعودية «، 7 أغسطس/آب 2026 (تاريخ الوصول: 11 أغسطس/آب 2026). https://arabic.euronews.com/2026/08/07/dozens-killed-fears-truce-collapse-houthis-missile-drone-attacks-yemen-saudi
6. الجزيرة نت. «هل يعيد التصعيد الجاري خلط أوراق المواجهة في اليمن؟» 6 أغسطس 2026 (تاريخ الوصول: 13 أغسطس/آب 2026). https://tinyurl.com/yescswr8

7. الجزيرة نت. «اليمن.. صواريخ تستهدف ميناء المخا وتلحق أضرارًا برصيفه البحري». 12 أغسطس 2026 (تاريخ الوصول: 13 أغسطس/آب 2026)
https://tinyurl.com/4cpy94xh

8. The Washington Post, "Houthis Claim Attack on Saudi Oil Refinery as Iran War Widens Red Sea" 25 July 2026. (accessed: August 11, 2026). https://www.washingtonpost.com/world/2026/07/25/houthis-claim-attack-saudi-oil-refinery-iran-war-widens-red-sea/

9. Sana'a Center Editorial Board. "The Houthi Red Sea Blockade Cannot Conceal a Crisis of Governance and Hunger." Sana'a Center for Strategic Studies, July 31, 2026 (accessed: August 13, 2026). The Houthi Red Sea Blockade Cannot Conceal A Crisis of Governance and Hunger - The Yemen Review, Quarterly: April-June 2026

10. Reuters، "Houthi Leader Threatens Saudi Oil Facilities if Riyadh Escalates in Yemen" 16 July 2026، (accessed: August 13, 2026 (accessed: August 13, 2026). Houthi leader threatens Saudi oil facilities if Riyadh escalates in Yemen | Reuters

11. Xinhua, "Houthis Say They Remain Open to Dialogue with Saudi Arabia"، 11 August 2026، (accessed: August 13, 2026 (accessed: August 12, 2026). Houthis say open to talks with Saudi Arabia amid escalating tensions -Xinhua

12. Anadolu Agency, "Yemen's Army Targets Houthi Fighters with Drones in Central Marib Province," 10 August 2026 (accessed: August 13, 2026). Yemen's army targets Houthi fighters with drones in central Marib province.

13. المذحجي، ماجد. "الحوثيون يؤسسون لسابقة خطيرة". مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 28 يوليو 2026، (تاريخ الوصول: 13 أغسطس/آب 2026).
https://sanaacenter.org/ar/publications-ar/perspectives-and-analyses-ar/28039?utm

14. مركز الجزيرة للدراسات. اتفاقية الدفاع المشترك الثلاثية: الدوافع والطموحات والمخاوف. 13 أغسطس 2026، (تاريخ الوصول: 13 أغسطس/آب 2026).
https://studies.aljazeera.net/ar/article/6626

15. المرجع السابق

16. Adel Dashela, Roots of conflict and fragmentation: A historical analysis of Yemen's intermittent wars. Global-e Journal, 15(16), https://globalejournal.org/global-e/august-2024/roots-conflict-and-fragmentation-historical-analysis-yemens-intermittent-wars

17. Brehony, Noel, ed. Hadhramaut and Its Diaspora: Yemeni Politics, Identity and Migration. London: I.B. Tauris, 2017. ProQuest Ebook Central, part I, p 43, https://ebookcentral.proquest.com/lib/kutu/detail.action?docID=5892479.

18. فيلم «الإخوة الأعداء»... ما أسباب مذبحة 13 يناير في جنوب اليمن؟ وكيف تشكل واقع البلاد إلى اليوم؟، الجزيرة نت، 12 أكتوبر 2022،)تاريخ الوصول: 12 أغسطس 2026)،
https://tinyurl.com/4rsfzccs

19. Elayah, Moosa, Lau Schulpen, Luuk van Kempen, Ahamad Almaweri, Blikis AbuOsba, and Bakeel Alzandani. "National Dialogues as an Interruption of Civil War – The Case of Yemen." Peacebuilding 8, no. 1 (2020): 108. https://doi.org/10.1080/21647259.2018.1517964

20. نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي – تقرير الشرق الأوسط رقم 114، مجموعة الأزمات الدولية، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011، ص 4.

21. Yemen: Human Rights in Yemen during and after the 1994 War, 1994, Human Rights Watch/Middle East, Vol. 6, No. 1, p. 7.

22. حرب صعدة تستعصي على الحل، الجزيرة نت، 17 يناير 2010، (تاريخ الوصول:13 أغسطس 2026)،
https://tinyurl.com/3am5kpt7

23. موسوعة الجزيرة. «المبادرة الخليجية المعدلة». 2 ديسمبر 2014، (تاريخ الوصول: 13 أغسطس 2026)،
https://tinyurl.com/3pyn6nya

24. Farea Al-Muslimi, 'Why Yemen's Political Transition Failed,' Carnegie Middle East Center, April 2015, (accessed: August 13, 2026). https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2015/04/why-yemens-political-transition-failed?lang=en.

25. عادل دشيلة. «رؤية تركية: أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن». رؤية تركية، العدد 8، رقم 2 (2019): 129–142، ص. 133.
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs/en/article/view/2268

26. وحدة الدراسات السياسية. «الاتفاق بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي: الترتيبات والتداعيات المتوقعة». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، (تاريخ الوصول: 18 أغسطس/آب 2026) .
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Agreement-between-the-Government-of-Yemen-and-the-Southern-Transitional-Council.aspx

27. وزارة الخارجية وشؤون المغتربين اليمنية. «صدور إعلان رئاسي بنقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي». 7 أبريل 2022. (تاريخ الوصول: 18 أغسطس 2026).
https://www.mofa-ye.org/Pages/17058/

28. مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن. «عام بعد اتفاقية ستوكهولم: أين نحن الآن؟» مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، 2019، (تاريخ الوصول: 18 أغسطس/آب 2026).
https://osesgy.unmissions.org/ar/am-bd-atfaqyt-stwkhwlm-ayn-nhn-alan

29. دليل الحوار الوطني للمارسين. ترجمة ستراتيجيك أجندة، (مؤسسة بيرغهوف، 2017)، ص 21.

30. Jeremy M Sharp, Yemen: Civil War and Regional Intervention

31. The All-Inclusive National Dialogue Conference's Document, 2013, Republic of Yemen, p 65, chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://assets-global.website-files.com/5b54ded3eadb58942db8e365/5fcd58ec4a3b6378a2333fb5_NDC%20Doc%20Eng%20V1.2.pdf

TURKISH FOREIGN POLICY YEARBOOK 2023

Editors:
Burhanettin Duran
Kemal İnat
Mustafa Caner

setavakfitr setav setavakfi
www.setav.org · kitap@setav.org (0212) 395 11 00

SETA